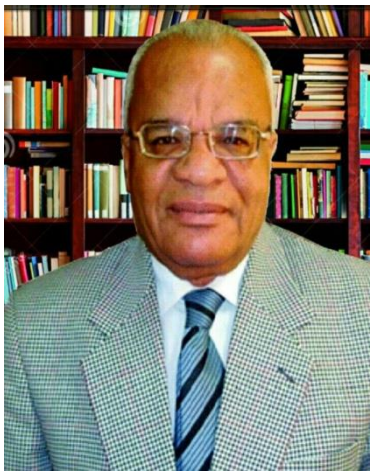

سمير النصيري *: حكومة التكنوقراط ومنهج الاصلاح الاقتصادي المنشود

بعد عام 2003 تعاقبت على حكم العراق وادارته 6 حكومات , بدأت بحكومة مجلس الحكم وبول بريمر الحاكم المدني الامريكي بعد ان اعترفوا امام مجلس الامن بأنهم دخلوا العراق محتلين وليس محررين كما ادعى الكثيرين في حينه وان هذا الرجل اصدر عدة قوانين لتنظم الحياة الاقتصادية منها قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف وقانون غسل الاموال وقانون سوق العراق للاوراق المالية وقانون الادارة المالية . وان جميع الحكومات اللاحقة واخرها حكومة د. حيدر العبادي من خلال تنفيذهم والسير وفق هذه القوانين اثبتت التجربة انها قوانين قاصرة وبحاجة الى اعادة صياغة وتعديل لانه بالرغم من موارد العراق النفطية العالية خلال السنوات اعلاه والارقام المتعاظمة للموازنات العامة لم يتحقق شيء على مستوى

البناء الاقتصادي السليم بل بالعكس وصل العراق الى ادنى مستوى في كل مجالات الحياة واخرها انه يمر حاليا بأزمة اقتصادية ومالية خانقة لاسباب موضوعية خارجة عن ارادته كأنخفاض اسعار النفط العالمية وتكاليف الحرب على الارهاب ولكن هناك اسباب ذاتية تتحملها الحكومات والكوادر السياسية والاقتصادية المتعاقبة التي تحملت مسؤولية ادارة الدولة بسبب عدم الخبرة والمهنية والتخصص اضافة الى عدم وجود منهجية وفكر إقتصادي وقوانين تخدم تطبيق المنهج الاقتصادي والطامة الكبرى التي سببت ذلك هو المحاصصة وسوء التخطيط أو في الحقيقة عدم التخطيط السليم للاقتصاد وسوء ادارة المال العام وسرقته وتهريبه خارج البلد بأشكال مختلفة وتحويل الوزارات الاقتصادية الى منافذ اقتصادية ومصادر فائدة مالية للاشخاص وهذا مع الاسف هو واقع الحال الاقتصادي خلال 13 سنة مضت مع احترامنا لجميع النوايا الطيبة والشخصيات الوطنية الشريفة التي شاركت ضمن العملية السياسية او خارجها ولكنها للظروف أعلاه لم تستطيع أن تحول رؤاها وفكرها وسياستها الى الداقع التطبيقي بما يخدم الاقتصاد الوطني وازاء ذلك الواقع الاليم لبلد غني يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم ونهرين كبيرين وأراضي شاسعة صالحة للزراعة و10 ملايين من قوى العمل القادرة على العمل من ابناء الوطن وخبرات اكاديمية وعلمية ومهنية عالية المستوى مع

الاسف الشديد تم تهميشها وابعادها بقصد او بدون قصد عن قيادة الوزارات والمؤسسات الاقتصادية .

وإزاء هذا الواقع ظهرت منذ اكثر من سبعة اشهر مطالبات جماهيرية بضرورة اعادة مسار واصلاح العملية السياسية والاقتصادية بشكل جديد وفق منهج جديد بتشكيل حكومة تكنوقراط وقد إشتدت هذه المطالبات وتوسعت واخيراً أقترح السيد رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب العراقي تشكيلة وزارية جديدة من التكنوقراط بعد دمج عدد من الوزارات وتم تحديد عشرة ايام لقبول هذه التشكيلة أو تعديلها أو رفضها وخلال فترة العشرة ايام ظهرت ردود الافعال من الاحزاب والكتل إزاءها منهم من يؤيد ومنهم من يرفض .

إن الذي يهمنا كأقتصاديين في هذه المرحلة وبعد تحليلنا لواقع الاقتصاد العراقي واسس البناء التي اعتمدت سابقا في ادارة الاقتصاد ومنهجيته في ذلك نؤكد ما أشرنا اليه سابقاً انه لغاية الوقت الحاضر ليس لدينا منهج اقتصادي ولا توجد خارطة طريق لاصلاح البناء الخاطيء الذي اعتمدته القيادات الاقتصادية طيلة السنوات الماضية واستمر الحال من اخفاق الى اخفاق الى ان وصلنا الى الازمة الاقتصادية والمالية الحالية لذلك من وجهة نظري المتواضعة يمكن ان أؤكد ما يأتي :

ان الاقتصاد العراقي عموما وتجاوزاً لازمته الاقتصادية والمالية لا يحتاج فقط الى حكومة خبراء وتكنوقراط وانما لأهم من ذلك الحاجة ملحة ان يكون هناك منهج اقتصادي مرسوم ومبني على عدة ركائز اقتصادية مهمة تعتمد فلسفة جديدة لادارة الاقتصاد لتحقيق الهدف المركزي وهو (الاقتصاد في خدمة الشعب) وخلق التنمية المستدامة وتحقيق التنوع في الموارد وتطوير البنى الاقتصادية والبشرية من اجل البناء السليم للاقتصاد العراقي وبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق الاجتماعي وفقا للتجربة العراقية في دراسة وتحليل الواقع السابق والحالي والنظرة للمستقبل والامكانات المتاحة وبخارطة طريق واقعية وطموحة يعتمد ادارة وتوزيع المال العام بشكل شفاف ونزيه على ان يكون المستفيد في النتائج والمخرجات الشعب وان يحس المواطن ان اقتصاده الوطني وموارده وخيراته هي مخصصة لضمان العيش الكريم له ولعائلته كما ورد في مواد الدستور العراقي الدائم وبما يحقق الرفاهية للمجتمع وان لا تنفرد مجموعة من الحاكمين بامتلاك موارد الوطن وتعبث بها لمصالح حزبية او شخصية وان يتم وضع هذا المنهج الاصلاحي الجديد من قبل خبرائنا وكفاءاتنا العراقية ولابأس من الاعتماد والاستعانة بخبراء دوليين وبشكل خاص من الدول التي لها تجارب ناجحة في البناء الاقتصادي في التاريخ الحديث والمشابه لنا في بعض الظروف والمشاكل ويمكن ان يستفاد من تجارب اليابان والصين وماليزيا وسنغافورا وبعض الدول الاخرى التي

اعتمدت نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ويمكن تحديد خارطة الطريق لتحقيق منهج الاصلاح الاقتصادي في العراق وفقا لما يأتي :

أولا : نشكل المجلس الاعلى للاصلاح الاقتصادي على ان يشرع له قانون ملزم للوزارات لتنفيذ قرارت وله صلاحية المتابعة والمراقبة والتقييم برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية نخبة من الوزراء والخبراء التكنوقراط في القطاع العام والخاص .

ثانياً: وضع السياسات والاولويات لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وعدم الاعتماد وبشكل رئيسي على النفط فقط .

ثالثا : الانتقال الى الادارة اللامركزية للاقتصاد وتحويل الصلاحيات اللازمة للحكومات المحلية في المحافظات على ان يقودها مجالس تكنوقراط مستقلين .

رابعاً: تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق وتهيئة المناخ الاستثماري للمستثمرين المحليين والاجانب وتحفيزهم وتشجيعهم وضمان حقوقهم التعاقدية لجذب رؤوس اموالهم وحمايتهم من ضغوطات المفسدين .

خامساً: توفير القروض الميسرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأسيس منظومة قانونية ومؤسسية لإدارتها وتنميتها وتطويرها.

سادساً: اصدار وتعديل قوانين البيئة القانونية لتنظيم العملية الاقتصادية ويعني هنا اصدار قوانين جديدة بدلا من القوانين التي صدرت في عام 2004 من قبل الحاكم الامريكي.

سابعاً: الاستثمار في القطاعات الزراعي والصناعي والطاقة والسياحي والخدمات والتشييد والاسكان .

ثامناً: اصلاح القطاع المصرفي من خلال اعادة النظر في تطبيقات السياسة النقدية وتنظيم العلاقة والقيود التي تحكم السياسات المالية والنقدية .

تاسعاً: اصلاح النظام الضريبي والمالي والكمركي .

عاشراً: معالجة حالات الاخفاق في تحقيق نسب النمو المطلوبة في الدخل القومي وتجاوز الارتفاع في نسب البطالة والفقر . حيث تشير اخر التقارير ان الاقتصاد العراقي انكمش بنسبة 2.1 % وارتفع عجز الميزان التجاري مما استنفذ الاحتياطات بالعملة الاجنبية من 67 مليار دولار الى 54 مليار دولار في نهاية عام 2015 وحالياً اقل من 50 مليار دولار وان نسبة البطالة 31% ونسبة الفقر 25% .

ولكي تتمكن الحكومة الجديدة من تطبيق المنهج الاقتصادي الاصلاحي المنشود يتطلب الاخذ بالملاحظات والرؤى التالية :

1- نؤيد ان تكون الحكومة المقبلة حكومة تكنوقراط وذو خبرة مهنية وعملية في وزارات الدولة العراقية ووزارات ومؤسسات الدول الاخرى والمنظمات الدولية المتخصصة وان تتصف بالاستقلالية والقدرة القيادية والادارية والشجاعة في صناعة القرار واتخاذه وتنفيذه والدفاع عنه.

اي ان تكون حكومة خبراء في التخصص والمهنية والقيادة وخدمة الشعب اولاً واخيراً .

2- اعادة النظر وتعديل القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية في العراق وعلى سبيل المثال لا الحصر :-

- قانون النفط والغاز
- قانون البنك المركزي
- قانون قانون الادارة المالية
- قانون المصارف

- قانون غسل الاموال
- قانون الاستثمار
- قانون حماية المنتج المحلي
- قانون حماية المستهلك
- قانون تنظيم التجارة
- قانون تسجيل الشركات
- قانون الضرائب
- قانون التعرفة الكمركية .

3- لا نؤيد دمج وزارتي المالية والتخطيط لاعتبارات فنية ومهنية حيث ان الذي اعرفه ان الموازنات العامة يتم اعدادها بالتعاون بين الوزارات كافة ووزارة التخطيط ثم تقوم المالية بتحويلها الى ارقام ولكن عمل الوزارتين في اغلب الدول الديموقراطية فيه تفاصيل اخرى ذات طابع فني متخصص لكل له دورة في التنمية المستدامة .

4- نقترح استحداث وزارة (لتنمية القطاع الخاص) وتتولى تحديد مسارات وسياسات المنهج الجديد لتنمية وتطوير مساهمة القطاع الخاص في كافة المجالات من اجل تنويع الموارد وعدم الاعتماد وعلى النفط كمورد رئيسي .

5- اعادة النظر لتعديل قوانين الوزارات والانظمة الداخلية الاقتصادية والفنية والادارية بحيث تضمن للوزير الجديد بأنه يستطيع التصرف بمعزل عن الاحزاب والكتل السياسية في تطبيق المنهج الاقتصادي لوزارته وبدون التدخل العنصري لتحديد قرارته

6- العمل على تطوير الانتاج النفطي بما يساهم في رفع القدرات التصديرية لغرض مواجهة الهبوط في الاسعار العالمية .

كذلك اجراء مفاوضات فورية مع شركات التراخيص واعادة تعديل العقود معها بما يساهم في تقليل كلف الانتاج .

7- اعادة النظر بالمنظومة المالية والنقدية من حيث تحديد المهام والواجبات لكل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي والنظام المصرفي في العراق بما يحقق التنسيق بين السياستين المالية والنقديةمع التركيز بشكل اساس على ما يأتي :

- هيكلة المصارف الحكومية وفق ماتم الاتفاق حوله مع البنك الدولي .
- البدء بتطبيق اوليات ستراتيجية البنك المركزي العراقي للسنوات (2016-2020)
- اعادة النظر بهيكلية المصارف الخاصة واعادة تصنيفها وتحديد المصاريف التي يتطلب دمجها وادارتها بشكل جديد .
- تحقيق الاستقرار النقدي والشمول المالي

8- الالتزام الدقيق بمراحل تطبيق استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات 02014-2030) والانتقال الى قيام القطاع الخاص بقيادة السوق .

9- البدء برسم استراتيجيات جديدة للقطاعات الصناعية والزراعية والطاقة والسياحة والتربية والتعليم العالي والصحة والبيئة وتعديل الصادر منها بدراسة وتحليل الاستراتيجيات السابقة والتي لم يتم تنفيذها وتثبيت السياسات والاليات التنفيذية اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجيات للسنوات (2016-2020) مع الزام الحكومات اللاحقة بالاستمرار بالتنفيذ وفق قانون يشرع لذلك .

(*) باحث وخبير اقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر.8-4-2016

http://iraqieconomists.net/ar/